



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 12 يوليو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة مشروع القانونين العضويين :
- الأول، يتضمن تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، المنبثقة عن انتخابات 10 أكتوبر 2002، والانتخابات الجزئية ليوم 24 نوفمبر 2005.
- الثاني، يعدل ويتمم الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.
- رد السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية على تدخلات السادة النواب وانشغالاتهم خلال مناقشة المشروعين.

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة المنعقدة

يوم الخميس 12 يوليو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيدان : - نور الدين زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية.

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

- القانون المتعلق بالبلدية والولاية بما يضمن الانسجام بين هذه النصوص، هي توصيات في غاية الأهمية. ولكن كان من الأحسن والأجدر أن تشمل التوصيات تعديل قانون النائب، والنظام الداخلي للمجلس.

السيد الرئيس،

لقد أصابتنى الدهشة حين سألت زملاء محترمين من الفترة التشريعية الخامسة: كم من اقتراح قانون قدمتموه؟ كم من تعديل لمشاريع قوانين قدمتموها؟ كم من لجنة تحقيق أنشأتموها؟ كان جوابهم مع الأسف، لا شيء، بالرغم من وجود برلمانيين كبار في المجلس السابق.

ومن خلال طرح الزملاء والزميلات لاشكالية المادة 61 من النظام الداخلي للمجلس، تأكد لي أن أحكام قانون النائب والنظام الداخلي ساهمت في شل المؤسسة التشريعية وتحييدها، وجعلها غرفة تسجيل لا غير.

وها أنتم اليوم، السيد الرئيس، ترأسون هذا المجلس، وأنتم أحد التلاميذ النجباء لمدرسة عظيمة، هي مدرسة الزعيم رابح بيطاط رحمه الله، ولكن من الكفاءة والخبرة ما يسمح لكم برد الاعتبار لهذه المؤسسة، ولنواب الأمة للقيام بدورهم، والوفاء بالعهد التي منحها لهم الشعب.

الملاحظة الثانية : أنا فخور بزملائي وزميلاتي في أحزاب المعارضة. ولكن لا بد لي من تذكيرهم بأن إعطاء الدروس المجانية حول الديمقراطية غير مقبول، والأحرى بهم أن يطبقوها داخل أحزابهم.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة (صباحا)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام على أشرف المرسلين الجلسة مفتوحة، ومرحبا بالجميع.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة المناقشة العامة والاستماع إلى رد السيد ممثل الحكومة، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية. وأحيل الكلمة إلى المسجل الأول، السيد عيسى خيرى، فليفضل.

السيد عيسى خيرى : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

أصحاب المعالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاستماع إلى مداخلات الزميلات والزملاء النواب التي تستمر للجلسة الرابعة، لم يبق لي ما أقوله إلا بعض الملاحظات البسيطة.

تتعلق الملاحظة الأولى بالتقرير التمهيدي للجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات.

إن التوصيات التي وردت في التقرير بإجراء مراجعة شاملة ل:

- القانون العضوي للانتخابات،

- القانون العضوي للأحزاب السياسية،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بعد اطلاعي على ما ورد في مشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق 6 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، أثنى الجهود التي بذلتها وزارة الداخلية والتعديلات التي اقترحتها والتي تضمنت أهم النقاط الواردة فيه. ومع ذلك، لدي جملة من الملاحظات وبما أن الزملاء سبقوني في طرح بعضها، فأكتفي بما تبقى منها.

1- بما أن النظام الانتخابي في الحياة السياسية للدول، هو الوسيلة الفعالة في تجسيد الديمقراطية باعتباره الأسلوب الأمثل للتعبير عن الإرادة الشعبية في اختيار نظام الحكم، واختيار العناصر الذين تتوفر فيهم الكفاءة والمصادقية لتولي المسؤولية وجب توفير الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف. وفي اعتقادي، أن عزوف المواطنين عن أداء واجبه الانتخابي سواء بالمقاطعة أو الأوراق الملغاة بالإضافة إلى ما ورد في مشروع القانون، يعود إلى قناعة المواطن بعدم فاعلية المجالس المنتخبة بفعل تسلط الوصاية سيما على مستوى الولاية والبلدية، حيث أصبح رئيس المجلس الشعبي الولائي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي عبارة عن موظفين لدى السادة الولاة ورؤساء الدوائر، ينفذون الأوامر، في حالة عدم امتثالهم لذلك، يتعرضون لكل المضايقات بما في ذلك المتابعات القضائية والتوقيف عن المهام في كثير من الأحيان بسبب رسائل مجهولة ليست لها قيمة قانونية.

لذلك، أرى ضرورة مراجعة القانونين الولائي والبلدي، ومنح حرية أكثر للمجالس المنتخبة حتى ترجع لها المصادقية، وتقوم بواجبها، باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية. وبذلك سيقبل المواطنون على صناديق الانتخاب على أن ينحصر دور الوصاية في مراقبة تنفيذ المشاريع التنموية، ولتنشيط المجالس المنتخبة.

2- بالنسبة إلى الأحزاب التي يحق لها المشاركة في الانتخابات، كما جاء في المشروع لا يكفي في اعتقادي أن

إنني فخور بالديمقراطية التي نمارسها نحن مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني داخل حزبنا. ليس لنا زعيم بل كل مناضلينا ومناضلاتنا زعماء. ثم إن بعض الأحزاب عبارة عن أحزاب للزعيم، تنتهي بنهايته.

الملاحظة الثالثة : أكد معالي وزير الداخلية أن الهدف من التعديلات يكمن في أخلقة الأحزاب السياسية، ومكافحة التلوث السياسي، والحد من البزنسة السياسية. ولعل استعمال عبارة "فساد سياسي" أكثر تعبيراً من كلمة "بزنسة".

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نثمن هذا المسعى الذي يندرج في بناء الحكم الراشد دون تحفظ ونقول للسيد الوزير، أمضي نحن معك في هذا المسعى.

ولكن ألا ترى، معالي الوزير، أن تأسيس المجالس البلدية والولائية يعتبر أولوية في الظروف الراهنة وخاصة وأن البلاد تعيش حالة من الرخاء المالي.

وإذا ما تم اختيار رجال أكفاء في انتخابات المجالس القادمة ودعمها بتأطير إداري فعال كتعيين نواب عامون للبلديات مثلاً، لسوف تقود هذه المجالس، معركة التنمية بنجاح.

ألا ترون، معالي الوزير أن الوضعية المزرية لمجالسنا المحلية والولائية والمتمثلة في حالات الانسداد والتسيب، وتمييع المسؤولية، تتطلب إعادة النظر في قانون الانتخابات وقانوني البلدية والولاية بصفة جذرية؟

الملاحظة الرابعة : نمط الاقتراع على القائمة : إن اعتماد نمط الاقتراع على القائمة المغلقة وذلك منذ سنين طويلة دون إعطاء حرية للنائب...

الرئيس : شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود بن علي.

السيد مسعود بن علي : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

وما قيل إنه صرفت الملايير والملايير والملايير لدخول النواب الأحرار البرلمان، صدقوني إخواني أنه لم تفق الحملة الانتخابية في ولاية عنابة مبلغ 150 مليون، حيث تحصلنا على أكثر من 20 ألف صوت، وكنا القوة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني، مع فارق 10 آلاف صوت مع الحزب الثالث. ومازلنا إلى غاية شهر نوفمبر أو ديسمبر نلقن دروسا إلى أصحاب المزايدات في هذا البرلمان وخارجه.

وعليه، يجب على كل واحد منا أن يحترم نفسه، ويمثل الشعب الذي انتخبه، علما أننا كنا صرحاء من البداية، وقلنا إنه ليس لدينا برنامج، بل هناك برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي تحالف عليه أغلبية الأحزاب. وفي حالة وجود أي مشكل، على كل واحد منا، حل مشاكله الشخصية في الولاية التي انتخبته.

كفانا مزايدات والكلام عن السيادة الوطنية، ووضع النواب في قفص الاتهام...

نحن لدينا الثقافة العربية الإسلامية التي نتميز بها، ولا نقبل كل ماهو دولي، وأنتم أدرى بما أقول.

الرئيس : من فضلك إنترم بالموضوع. ولا تمس بمشاعر الآخرين.

السيد عيسى منادي (يوصل) : هم الذين جرحوا مشاعرنا لذلك نوضح الأمور بيننا، ونشكر السيد وزير الداخلية على صراحته في موضوع المال والاعتماد. علما أن أحد زملائي في ولاية الطارف تحصل على أمر بمهمة بمبلغ 5 ملايين، وعلى التفويض بمبلغ 20 مليون. وهذا أمر حقيقي. لكن لم تكن كل هذه الأمور صادرة من كل الأحزاب، وهي أحزاب معتمدة منذ التسعينيات، والتي لو لم تمثل الشعب، إلا أن ممثليها قاموا بواجبهم نحو الوطن وكانوا رجالا واقفين في التسعينيات، في حين كان البعض يقوم بالبنزسة مع فئات ما. فالتاريخ لا يرحم، ذلك أننا نجد على رأس هذه الأحزاب، مجاهدين نعرفهم وتعرفونهم، كانت لديهم مواقف صلبة في التسعينيات...

الرئيس : شكرا السيد عيسى منادي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي الهامل، فليفضل.

تحصل على نسبة 4٪ من الأصوات المعبر عنها كما ورد في مشروع القانون، بل يتعين أن تكون لها قاعدة حقيقية لا تقل عن 20 ألف منخرط في مختلف أنحاء الوطن، موزعين على 24 ولاية على الأقل، لأن الأحزاب التي ليست لها قواعد، ليس لها امتداد داخل الجماهير الشعبية، الأمر الذي يتعين معه ألا تعفى من جمع التوقيعات لتزكية القوائم والترشيحات، ذلك أنه لا يوجد فرق بين حزب دون قاعدة شعبية، وقائمة حرة. ولذلك وجب المساواة بينهما حتى نجعل حدا لبعض الأحزاب التي لا تظهر إلا في الانتخابات مثلها مثل بقية المترشحين الأحرار. أما بالنسبة إلى القوائم الحرة، فأرى أن تكون على أساس 2٪ بالنسبة إلى المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية وتحديد الحد الأدنى للعدد المطلوب توفره في المناطق النائية والولايات التي توجد فيها كثافة سكانية، مثل ولايتي إليزي وتندوف.

ختاما، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى منادي.

السيد عيسى منادي : بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد وزير الداخلية،

السادة والسيدات النواب،

إخواني،

السلام عليكم.

في الحقيقة لم أنو التدخل، ولكن أشكر زملائي النواب الأحرار خاصة زملائي النواب سواء من حزب جبهة التحرير الوطني، أو من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أو من حركة مجتمع السلم، أو من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، على مساندتهم للنواب الأحرار وعلى مواقفهم.

وأرى أنه من العيب والعار أن يعاقب النواب بعضهم البعض، وأن يبجل الواحد عن الآخر. فكفانا مزايدات وشعبوية وقيل وقال، إلى درجة وضع كل النواب في قفص الاتهام.

وعليه، نحن النواب الأحرار، نقول إنه ليس بالأمر السهل أن تكون نائبا حرا، وأنا فخور بأن أكون كذلك. علما أنني دبرت أمري بنفسني.

وعليه أتمنى ألا تسن قوانين تقصي فئة من الشعب من الترشح للانتخابات، لأن هدفنا الأول والأخير هو عزة هذا الوطن، والنهوض به إلى الأمام حتى يكون مثالا للديمقراطية في كل دول العالم، وليس فقط في الدول العربية والإفريقية. والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا السيد علي الهامل، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم قار علي.

السيد ابراهيم قار علي : شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة زملائي النواب، معالي وزير الداخلية، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، الإخوة أعضاء الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، إذا كانت للديمقراطية أعراس، فهي بالتأكيد تلك المواعيد الانتخابية التي يدعى إليها المواطنون للتعبير عن إرادتهم السيدة بكل حرية وديمقراطية.

نعم، إن الشعب يتحمل مسؤوليته في اختيار من يمثله في مختلف المسؤوليات الانتخابية سواء أكانت محلية أم وطنية. ولكن مع ذلك، سيدي الرئيس، يتوجب على الدولة أن توفر تلك الظروف الموضوعية التي تجعل المواطن يشعر بالحرية، وبالتالي يتحمل المسؤولية عند ما يدلي بصوته يوم الاقتراع.

معالي وزير الداخلية، ربما كان تأجيل إجراء الانتخابات المحلية، وتعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، يندرج في إطار توفير الظروف الملائمة التي تسمح للمواطنين والمواطنات بالتعبير عن إرادتهم الشعبية في اختيار من يدير شؤونهم على المستوى المحلي، خاصة وأن البلدية تعد أقرب نقطة من المواطن، وبالتالي فهي همزة الوصل بين المواطن والدولة.

السيد علي الهامل : سيدي الرئيس.

سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، أخواتي، إخواني النواب، السادة الحضور، السلام عليكم. سيكون تدخلتي قصيرا ومختصرا.

الكل جزائري في هذا البرلمان، وإذا كانت قناعتنا تكمن في خدمة البلاد والعباد، فكفانا من الفتن بين الناس، واتهام فلان بكذا وآخر بكذا تاركين جانبا المصلحة العليا للبلاد. ثم إذا كانت المهمة الأساسية تكمن في مشاركة أكبر نسبة من المواطنين في الاقتراعات المقبلة فيجب علينا أن نبحث عن الطريقة التي توصلنا إلى ذلك، وليس العكس، ذلك أنه إذا قدرت نسبة المشاركة في الانتخابات الماضية بـ 35٪، فإنها ستنخفض إلى 20٪ أو 15 في الانتخابات القادمة، وذلك لا يشرف لا البلاد ولا العباد ولا حتى فخامة رئيس الجمهورية. وعليه، يجب أن نجد الطريقة المثلى التي نضمن بها مشاركة أكبر نسبة من المواطنين في الانتخابات المقبلة. ثم لماذا لا ينتخب المواطنون؟

من المعروف أن المواطن يفضل الشخصيات. إذن، عليكم بترشيح الشخصيات النزهة والنظيفة، حتى يقبل المواطن على الانتخاب.

هذا وأعتقد أنه لا يوجد من لا يعتز بوطنيته. ولذلك، يجب التفكير في الطريقة التي نجعل أكبر عدد من المواطنين يقبلون على الانتخابات. ثم إذا أُلغيت الاعتمادات المخصصة للجنة السياسية، وجعلتم العطلة غير مدفوعة الأجر، والله لن يتقدم أحد من هذه الأحزاب التي تقولون عنها أحزاب "البيزنسة" إنها امتيازات الترشح.

إذن، بكل بساطة، أي دون اقصاء أحد أو تعيين أحد، علينا بانتهاج الديمقراطية والشفافية. علما أن الكل يؤمن ببرنامج فخامة رئيس الجمهورية، حيث كنت مدير الحملة الانتخابية لفخامته سنة 2004 في ولايتنا، ونعتز به، وليس لدينا أدنى شك، ولا يختلف إثنان في وطنية معالي وزير الدولة، وزير الداخلية، لخدمة البلاد.

هذه التحقيقات إلى رؤساء المندوبيات التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بالتصرف في الأملاك العقارية، وبكفيكم معالي الوزير أن تتوقفوا كل يوم عند رئاسل المواطنين التي تنشرها الصحافة الوطنية في بريد القراء.

معالي الوزير،

عندما يتعلق الأمر بمشروع تعديل القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، فإننا وإن كنا نتقاسم معكم تحليل الأسباب التي جعلتنا نغرف في فوضى انتخابية عند ل موعد انتخابي، نعتقد أنه قد حان الوقت لوضع حد لمثل هذه الفوضى الانتخابية. ولعلنا بعد مرور أكثر من عشرية ونصف من الانتخابات التعددية، يجدر بنا أن نعيد للعملية الانتخابية قواعدها وضوابطها، والأكثر من ذلك نعيد لها أخلاقياتها السياسية.

نعم، يجب أن تحرر الساحة السياسية من الأموال القذرة، ويجب أن تظهر من السماسرة والانتهازيين حتى تعود السياسة للسياسيين. وإذا كان يجب إلغاء اللجان الانتخابية السياسية التي تحولت إلى مرتع للرشوة السياسية، كذلك يجب أن يتحول المؤطرون إلى متطوعين، حيث تقتصر مراقبة العملية الانتخابية على ممثلي الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات حتى ...

الرئيس : شكرا للسيد ابراهيم قار علي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بلقاسم قوادي، فليتنفضل.

السيد عبد القادر بلقاسم قوادي : الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وآله وبعد،
سيدي رئيس المجلس،
السيد وزير الداخلية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، أقف دقيقة ترحم على فقيده حركة مجتمع السلم ومواطني ولاية عين الدفلى عموما، الأستاذ الحاج عمر خلالدي أحد مؤسسي الحركة بالولاية وقادتها وعضو منتخب بالمجلس

إن العشرات من الاحتجاجات الشعبية، قد أصبحت تسجل على مستوى البلدية، حيث لم يعد المواطنون المغلوبون على أمرهم يجدون من وسيلة للتعبير عن انشغالاتهم ومعاناتهم اليومية غير العجلات المطاطية التي يقطعون بها الطرقات العمومية.

كيف للمواطن الذي يسلب منه حقه في السكن، وكيف للمواطن الذي يسلب حقه في الماء، وكيف للمواطن الذي يسلب حقه في الكهرباء، وكيف لهذا المواطن الذي تغتصب منه مواطنته أن يمارس حقه الانتخابي الذي هو واجب في الوقت ذاته؟ من غير أن ندخل في جدلية الحقوق والواجبات التي قد تجعل نفاشنا عقيما ولا يفيدنا في أي شيء.

معالي الوزير،

جميل جدا أن نشرع عهدتنا التشريعية نحن نواب المجلس الشعبي الوطني بمناقشة النصوص القانونية المتصلة بالعملية الانتخابية بعدما انتهينا من مناقشة برنامج الحكومة التي منحناها ثقتنا. وإذا كان برنامج الحكومة يولي أهمية كبيرة إلى إصلاح هياكل الدولة، فقد حان الوقت أن نعيد للبلدية مصداقيتها لدى المواطنين. فإذا كانت البلدية هي قاعدة الصرح المؤسساتي، فلن تجد الدولة على ما تركز إذا لم تسارع إلى ترميم الثقة بين المواطن والبلدية. قد تلوم السلطة المواطنين على سوء الاختيار على المستوى المحلي، ولكن إذا كان المواطنون لا يعاقبون ممثليهم المنتخبين إلا عن المواعيد الانتخابية، فإنه يتعين على السلطة نفسها أن تسارع إلى العقاب قبل يوم الانتخاب.

إن كل بلديات الجمهورية ترفع شعار "بالشعب وللشعب" عند مدخل كل دار للبلدية. ولكن، سيدي الوزير، لقد تحولت الكثير من هذه البلديات إلى ما يشبه شركة ذات أسهم، وفي أسوء الأحوال شركات ذات مسؤوليات محدودة أو شركات ذات الشخص الوحيد. وكأن مصالح السجلات التجارية هي التي تحكم البلدية وليست مصالح وزارة الداخلية. فهل يعقل أن يقول رئيس بلدية للمواطن: إذهب إلى رئيس الجمهورية؟

سيدي الوزير،

إذا كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد فتحت تحقيقات في تسيير الشؤون المحلية للبلديات، فلا بد أن تمتد

نسأل الله لكم السداد والتوفيق، وأنا لكم ناصح أمين والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا السيد قوادري، وأحيل الكلمة إلى السيد علي حفظ الله، فليتفضل.

السيد علي حفظ الله : شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد، سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير الداخلية، السادة والسيدات النواب، رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعرض علينا تعديل مادتين من قانون الانتخابات من أجل التقليل من الفوضى السياسية أو البنزسة على حد تعبير السيد الوزير، أو الظهور المناسباتي في المواعيد الانتخابية.

سيدي الرئيس، أقول بداية إنه شيء جميل أن ينتبه القائمون على الحكم في بلادنا، إلى السلبيات التي تظهر من حين لآخر عند تطبيق بعض القوانين، ويقترحون مشاريع معدلة لتفادي تلك السلبيات.

ولكنني أقول من جهة أخرى هل يعد التصديق على الحريات وتشويه الفعل الانتخابي، والممارسة السياسية، من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات لرسم خريطة سياسة مقصودة تعطي هذا وتحرم ذلك، قفزا على إرادة الناخب، سلبية من السلبيات، يجب الانتباه إليها، أم إيجابية يجب المحافظة عليها؟

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، تقترحون نسبة معيشية (4٪ و 5٪) أكثر أو أقل لتفادي البنزسة وشراء الدم، هل تمنع هذه النسب المقترحة هذه البنزسة وشراء الأصوات بكل الصيغ؟ هل يصعب على من صرف

الشعبي البلدي لولاية عين الدفلى، الذي وافاه الأجل ليلة العاشر من جويلية إثر أزمة قلبية، نسأل الله أن يتقبله في الشهداء والصالحين وأن يحسن عزاء أهله وإخوانه ومحبيه.

السيد الوزير،

فيما يخص تأجيل الانتخابات المحلية، فإن الأمر تحصيل حاصل نظرا إلى ظروف معقولة ومفهومة ومقبولة، أسهبتم في شرحها.

أما عن مشروع القانون الثاني المتعلق بنظام الانتخابات فنحن في حركة مجتمع السلم، نؤيد ضبط المشاركة في الانتخابات بالحضور الشعبي، وهو ما ذهبتم السيد الوزير إلى تبريره، واقترحتم نسبة مائوية معينة لنا فيها ملاحظات واقتراحات. فنسبة 4٪ من الأصوات المعبر عنها في إحدى الاستحقاقات الثلاثة السابقة تبدو منطقية ومعقولة مع ضرورة تجديد المجالس المعنية من التصرف في الأملاك العقارية والصفقات والتعيين في المناصب.

أما نسبة 5٪ من مجموع المسجلين في الدوائر الانتخابية الضرورية للأحزاب التي لم تتخط عتبة 4٪ المذكورة أعلاه، ففرى فيها نوعا من المبالغة، ونقترح تخفيضها إلى 3٪ من عدد المسجلين.

كما نقترح تمكين الأحزاب المشاركة في الانتخابات الاطلاع على هذه القوائم لتجنب التدليس في جمع التوقيعات.

وأخيرا، نقول إن عزوف المواطنين عن الانتخابات الماضية لا يرجع إلى كثرة الأحزاب أو إلى تعدد قوائم الأحرار، وإنما يعود إلى اليأس من التغيير بسبب تعسفات وتجاوزات وانحيازات تطعن في نزاهة الانتخابات، وتصادر أصوات المواطنين.

نرجو ألا تتكرر، ونطمح إلى إجراء انتخابات مقنعة للجميع لا مقنعة، إجراء انتخابات دون طعون كما هو الحال في الدول المتحضرة. كما نأمل أن تسهل عمليات الاقتراع بمنح الأحزاب والقوائم المشاركة في الانتخابات رموزا أو أرقاما وليس صورا للمترشحين أو حروفا، مراعاة للأعداد الضخمة من الناخبين الأميين.

الرئيس : شكرا السيد علي حفظ الله، وأحيل الكلمة إلى السيد حفيظ بومحروق.

السيد حفيظ بومحروق : بسم الله الرحمن الرحيم،
سيدي الرئيس،

سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة النواب، السلام عليكم،

يتمحور تدخلني حول النظام الانتخابي المراد تغيير جزء منه.

أولا، يندرج هذا التعديل في إطار نظرة جزئية للعملية الانتخابية برمتها، مما يؤدي إلى نتائج جزئية وليست كلية، وهو العيب الأول المسجل في هذا المقترح.

ثانيا، يعطي الاختيار التفضيلي لبعض مواد القانون دون غيرها، فرصة لتأويلات وشكوك حول نوايا التعديل، إذ أن أهم الأسباب المقدمة لتبرير هذا التعديل تكمن في البرنسة السياسية.

حقيقة يوجد هذا الفعل المخل بالعمل السياسي الراقي والراشد. لكن هل يقتصر ذلك على الأحزاب الصغيرة والأحرار فقط؟

إن الممارسات الواقعية للطبقة الحزبية لا تخلو من عيوب عديدة، خاصة ما يشوب العمليات الانتخابية من برنسة وغياب للقيم والأخلاق السياسية. وعليه، نطالب أولا بأخلاقية الممارسة السياسية من خلال وضع أسس ومعايير للترشح تراعي فيها الكفاءة والنزاهة والمستوى إذ كيف نبدي رغبة في أخلاق الحياة السياسية بقطع الطريق على أحزاب وعلى أحرار للترشح، ونحن نمارس برنسة واضحة لتصدر رأس القائمة أو مواقع متقدمة فيها؟

وعلى رأي المثل: "لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم". وعليه، وإذا اقتضت الضرورة السير تجاه قطاع الطريق على أحزاب وأحرار، فدعونا نقترح، سيدي الوزير، ما يفيد وضع توازن في هذا الأمر، كأن نغير نمط الاقتراع من اقتراع على القائمة بحد ذاتها، إلى الاقتراع على الأشخاص ضمن القائمة ليكون الفوز للمرشح الذي يحصد أكبر عدد من الأصوات وليس لرأس القائمة بالضرورة. وهكذا نقتنع ونقتنع

الملايير في الانتخابات الماضية شراء الأصوات أو التوقيعات في الانتخابات اللاحقة؟ كان عليكم، سيدي الوزير، تطبيق ما ورد في قانون الانتخابات الحالي لتضعوا كل واحد في مكانه، من عقوبات وغيرها، وهي كافية لأيقاف كل متجاوز عن حده، فلماذا التعديل، إذا كانت أغلب نصوص القانون لا تطبق؟

سيدي الرئيس،

إننا، في حركة النهضة، نقول إن ما حدث في الفترات الانتخابية السابقة يعد من الأسباب الرئيسية التي تفقد المواطن الثقة في الانتخابات، ويحجم عن كل نداء لاختيار ممثليه، لأنه أصبح يعلم أن التغيير الذي ينشده لم يحن بعد، أو دونه عقاب وعقبات.

سيدي الرئيس،

إننا، في حركة النهضة، نؤمن إيمانا راسخا أن الاستقرار والوحدة والثقة تكون من خلال رفع اليد علي إختيار الشعب، لأن أي مساس يولد عدم الرضا، وعدم الرضا يوهن الثقة ويهز الاستقرار، ويهدد الوحدة لا سمح الله.

سيدي الرئيس، إننا إذا أردنا لشعبنا أن يثق في إرادة الحكومة في التغيير والإصلاح، عليها أن يحترم إختياره، وترفع الوصاية عنه، ذلك أنه إذا لمس الصدق منها، لب النداء في كل موطن، وحين، أما إذا حدث العكس كما هو الحال فيزول الاطمئنان، لكل المشاريع المقترحة، وتثقل وتتلاشى الاستجابة لكل نداء.

ألمي، وأمل إخواني في الكتلة السياسية لحركة النهضة، أن يرفع من تسبب في زعزعة هذه الثقة، يده عن الحياة السياسية والحزبية والانتخابية، ويتركها تسير طبيعيا لتنمو نموا طبيعيا، فترسم حينئذ الخريطة السياسية التي أرادها الشعب في هدوء واطمئنان، ويرفع الشعب من أراد رفعه، ويسقط من أراد إسقاطه وفق قوانين الديمقراطية التي من واجبنا جميعا، سلطة وأحزابا، احترامها.

وما على الحكومة إلا مراقبة الفعل الانتخابي، والحركة السياسية وفق ما ينص عليه القانون دون تدخل مخل. وساعتها يكبر من يكبر، ويهرم من يهرم، ويصغر من يصغر، ولا نحتاج إلى إقصاء مبكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تخوضها بلادنا في شتى الميادين، نأمل أن نسرع في إثرائه مثله مثل قانوني البلدية والولاية، لما لهم من أهمية في بناء الإنسان وهيكلته وتأهيله لتحمل المسؤوليات، وتمثيل المواطن على المستويين المحلي والوطني.

ووقائيا، نشاطركم الرأي في تطهير الساحة وتخفيف العبء على المواطن وتحفيزه على أداء واجباته. وإن تقليص القوائم بقوة القانون لا يحرج المناضل ولا الحزب، إن كان هذا الأخير صاحب قاعدة وهيكل. أما ذهاب بعض الأحزاب الصغيرة، فلا علاقة له بالمساس بإرادة المواطنين ولا المناضلين مادام لا يملك برنامجا، وغير مهيكلا أفقيا ولا عموديا.

وحتى بعض الأحزاب التي تكون محظوظة للحصول على مقاعد، لا يعني ذلك أن الحزب قد وصل إلى العمق الشعبي وتمكن من إقناعه، خاصة إذا كان المواطن قد صوت وهو يجهل من هو رئيس الحزب وحتى إسم الحزب. فالنتيجة تعود للشخص أو المترشح بحكم علاقاته أو سمعته أو عشيرته. إلخ...

وفي مفهومنا، لا يعد الحزب انتخابا بل شريكا في الحياة اليومية التي تهتم المواطن، ومساهما كقوة اقتراح تصل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين. فكيف ذلك والحزب يمارس العرض كل خمس سنوات مثله مثل - اسمحو لي قضية المجالات التي تحول تجارتها في شهر رمضان إلى محلات بيع "الزلابية" إلى غاية يوم العيد، فمن ربح، ربح، ومن خسر خسر، دون حيازة الأغلبية على سجل تجاري ودون دفع الغرامة... طبعا مع احترامي للبعض، وهي ظاهرة موجودة ويجب ألا نهرب من الواقع.

إذن، الحزب هو الذي ينخرط في التنمية بطبيعة الحال، وفي كل المشاريع المهمة على أن يكون إيجابيا ويفكر داخل إطار الدولة التي منحتها الاعتماد والإمكانات، وعدم التنصل من الحقيقة والواقع، وبناء الشعبية بزرع اليأس وإحصاء النقائص دون تقديم بدائل.

سيادة الوزير المحترم، نطلب منكم فتح ملف مهم ذو علاقة مباشرة بالإصلاحات الأساسية التي شرعتم فيها، ويتمثل في المجتمع المدني والحركة الجمعوية التي تعيش وضعاً فظيماً، حيث يشكل انغلاقها وانحرافها عن دورها، خطورة كبيرة مما يتعلق بممارسات الأحزاب.

أنفسنا بأن دور الشعب في الاختيار مهم، وذلك ما سيقنع الناس أيضا بالتصويت وبالذهاب إلى صناديق الاقتراع، ونكون بذلك قد حاربنا مسألة العزوف الانتخابي، وفي نفس الوقت يكون الاختيار لأحسن الأشخاص ضمن القوائم وليس للقوائم بحد ذاتها.

إن بناء الديمقراطية الحقة، وتعميق الشعور لدى الشعب، بأن الصرح المؤسساتي في البلاد يتطور إيجابيا، يقتضي توفر إرادة سياسية حقيقية لتطهير الفعل السياسي وتطويره، وتأسيس - وللأبد - ثقافة ديمقراطية تكون بمثابة قاعدة للتنمية بمختلف أوجهها، ومحضنا آمنا لآمال وتطلعات المواطنين المشروعة نحو البناء والتعمير والتعاون وخدمة الصالح العام، وتكرس فيه ثقافة الدولة، كما لا بد للجميع.

إن العدل أساس الملك. ولتعلم الطبقة السياسية أن ما قد يروق لها اليوم، قد لا يعجبنا غدا. وقد يأتي يوم تقول فيه: "لقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض". وكما تدين تدان، والتاريخ لا يرحم، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا السيد حفيظ برمحرورق، وأحيل الكلمة إلى السيد زراري شرقي.

السيد زراري شرقي : شكرا سيدي الرئيس،

بعد بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

زميلاتي الفضليات،

زملاتي الأفاضل،

معالي وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم،

أسرة الإعلام الوطنية،

أولا، لا يفوتني أن أندد بالعمليات الإرهابية الأخيرة، وأترحم على ضحايا وشهداء الواجب الوطني من أبناء الجزائر الشرفاء، وهم يؤدون واجبهم بكل إخلاص.

سيادة الوزير،

لقد تفضلتم بوضع مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ونظرا إلى أهمية مشروع هذا القانون الأساسي والمصيري، حيث يشكل محورا قويا في الإصلاحات التي

أود قبل الشروع في مداخلتني، وتفاديا لأي سوء فهم أو أي تأويل، توضيح أننا في حزب العمال لسنا ضد أي ترشح حر أو ترشح ينتمي إلى حزب سياسي ما. لكننا ضد الخلط بين قطاع المال والأعمال من جهة، والعهدبة النيابية من جهة أخرى، ذلك أنه يوجد من ترشح للانتخابات التشريعية للهروب من العدالة، والدليل على ذلك وجود لجنة تحقيق بولاية عنابة مثلا، حول تذبذب المال العام، واستعمال النفوذ، وتهديد الأمن العام.

سيدي الوزير،

بينت التجارب الانتخابية السابقة نقائص عديدة وتجاوزات أدت إلى تلوّط العملية الانتخابية، مما فتح المجال إلى التفسخ السياسي في الكثير من المجالات، حيث أدت هيمنة المال والأعمال على السياسة إلى بروز نتائج سلبية كالماتجاة بالتفويضات والتزكيات، مما أدى إلى تشكيل "لوبيات" لا تخدم مصالح الأمة والشعب، بل تخدم مصالحها الخاصة فقط. كما أدى بالناخبين إلى توجيه رسائل عديدة تعبر عن امتناعها عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة.

إذن، يريد الشعب تغييرا حقيقيا، ويريد أن يكون ممثليه محل ثقة في إبداء انشغالاته اليومية. وعليه، أصبح من العاجل إدخال تعديلات على قانون الانتخابات لتنقية العمل السياسي.

سيدي الوزير،

بالنسبة إلى اللجان السياسية لمراقبة الانتخابات، يعتبر حزب العمال أنه من مسؤولياته التحذير من الانحرافات الخطيرة التي صدرت باسم اللجنة خلال الانتخابات الأخيرة.

لذا، نطالب بإلغاء هذه اللجان كونها أصبحت خطيرة على الديمقراطية السياسية، ولأنها غير مستقلة.

سيدي الوزير،

يقترح حزب العمال إلغاء هذه اللجان السياسية كلية، لأنها لم تمنع إلى الآن التلاعب بالأصوات، وتعيوضها بممثلي الأحزاب في اللجان الانتخابية الإدارية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، على أن تعطى لممثلي هذه الأحزاب انتدابات حتى يتمكنوا من التفرغ، خلال هذه الفترة، للعمل السياسي من خلال متابعة سير العملية الانتخابية ككل.

أما نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فحقيقة اعتمدنا برنامج فخامة رئيس الجمهورية كمنهج في حملاتنا الانتخابية، مما لا يعني عجز الحزب عن تقديم أطروحات أو أفكار أو بدائل.

فهو حزب يزخر بإطارات في جميع التخصصات متشبعين ولا يتحزبون على حساب الجزائر ومصالحها العليا. كذلك وضعنا بين أيدي المواطن في الانتخابات الأخيرة 140 مقترح عملي وواقعي وأكاديمي، حيث لم نذهب للشعب بقصص أو أغاني الأمجاد أو شعوذة أو خطاب جهوي. لم نشارك في تزييف وعي المواطنين، وتحملنا عبء الشرح لوحدنا عبر التراب الوطني، وكانت غايتنا أسمى من إرضاء الهيئات بل أقدمس، وتمثلت في تسليط الضوء على خيرات البلاد، وجهود الرجال وإبعاد المواطن عن شبح اليأس المؤدي إلى الفشل والانتحار بشتى الأنواع.

هذا وعن التوقيعات للأحرار والأحزاب التي لم تستوف شروط المشاركة،. نقترح نسبة 10٪ من عدد الناخبين مع حضور المواطن شخصيا أمام الهيئة المخولة للمصادقة على التوقيعات.

إضافة إلى توقيف العلاوات لممثلي الأحزاب في اللجان المكلفة بمراقبة الانتخابات الوطنية والمحلية، مادام ممثلا لحزبه لمراقبة العملية والحفاظ على أصواته.

إن الحزب وما يحمله من معاني هو ذلك الانتشار الوطني والمساهمة في خدمة المواطنين والتعرض للمتاعب والنقد، لأنه يعمل من خلال منتخبيه في كل بلديات الوطن وفي المجالس الشعبية الولائية والوطنية وهياكله ليست... .

الرئيس : شكرا السيد زراري شرقي، وأحيل الكلمة الى السيدة يمينة عناني.

السيدة يمينة عناني : شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

ولكن إذا كان التفتح في المجال السياسي وفي الحريات الديمقراطية، سمح بالإنتهاء على الإقصاء السياسي، ومنح الفرصة لكل جزائري لممارسة الحياة السياسية للبلاد والمساهمة فيها، فلقد تأكدت اليوم ضرورة مرافقة النشاط السياسي الحر بإجراءات جديدة لحماية الدولة والمجتمع من الانحرافات السياسية، ومن بعض الممارسات اللاأخلاقية، التي تشوه سمعة ومصداقية الدولة والمؤسسات المنتخبة والطبقة السياسية. إضافة إلى ما قد ينتج عنها كفقدان ثقة المواطن، وزرع الشكوك في مسار بناء الديمقراطية في الجزائر.

يتفق الجميع على أن فعالية المؤسسات المنتخبة ومصداقيتها تحتاج إلى ثقافة وحوار ديمقراطي. كما يتفق الجميع على أن هذه المصداقية تتغذى من مصداقية الأحزاب السياسية التي تشارك في الانتخابات، وكل ما تقدمه يوميا من أفكار وبرامج، وعمل سياسي، عبر السنوات وعبر التراب الوطني.

إن وجود الحزب بهياكله عبر الوطن، سمعة ومصداقية ممثلي ومرشحي ومنتخبي الحزب، لها تأثير كبير في الناخب وفي الرأي العام. وفي الجو العام الذي يسود في البلاد.

إن الحزب مدرسة، مدرسة في النضال والوطنية، مدرسة لنشر قواعد الديمقراطية وثقافتها، مدرسة لرفع روح المسؤولية أمام كل ما يتعلق بالرهانات والتحديات الواجب التكفل بها الحزب مدرسة لنشر أفكار وتصورات مبنية على قناعات الحزب واختياراته.

ما هي حقائق التجربة الجزائرية حول التعددية وتصرفات الأحزاب؟

هل تعتبر أحزابنا مدارسنا اليوم؟ يتفق المحللون والملاحظون وأغلبية المواطنين على أنه لم يوجد أي تجذر اجتماعي لدى الكثير من الأحزاب، حيث تتلخص أفكار هذه الأحزاب وبرامجها في بعض الحلول الوهمية لمشاكل المواطنين والبلاد، إلى أن تحول الخطاب السياسي إلى مهزلة.

كما يتوقف نشاط هذه الأحزاب كليا بين حملتين انتخابيتين، ويشبه ظهورها في الموسم الانتخابي افتتاح مهرجان وطني

علما أن حزب العمال صرح بمناسبة الانتخابات التشريعية السابقة لمعارضته لتمويل اللجان وذلك قبل تنصيب اللجنة، وعرض صيغة الانتخابات لممثلي الأحزاب لتجنب المتاجرة بالتفويضات، الأمر الذي يضر أو يفسد الممارسة السياسية، مثلما يفسدها بيع تزكيات القوائم بالمبارات.

سيدي الوزير،

من أجل مساهمة الأحزاب السياسية في عملية مراقبة الانتخابات، وفي شفافية العملية، لابد من إشراك ممثلي الأحزاب المشاركة في اللجنة الانتخابية الإدارية البلدية، رفقة الأعضاء الذين تعينهم الإدارة، مع إشراك ممثلي الأحزاب المشاركة في اللجنة الانتخابية الولائية، رفقة الأعضاء الذين يعينهم وزير العدل، وشكرا.

الرئيس : شكرا نقطة نظام... تفضل.

السيد محمد جمعي (بيدي نقطة نظام) : سيدي الرئيس، أعتقد أننا هنا لمناقشة مشروع قانون مصيري ألا وهو قانون الانتخابات، ولسنا هنا بصدد توجيه الاتهامات التي اعتبرها مرفوضة، وذلك أنه إذا لم يحز نائب أو مترشح حر ما، على الشعبية، في منطقة ما، ولم يفز في الانتخابات، فإن المجلس يعد مرتعا للديمقراطية وليس مرتعا للاتهامات المباشرة الموجهة لبعض النواب. ومن لديه أدلة في عناية أو غيرها من مدن البلاد عن نواب هربوا من العدالة، فليقدمها، لأن... (شوشرة)

الرئيس : سيدي نائب الرئيس، هذه ليست نقطة نظام، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم حرشاوي.

السيد عبد الكريم حرشاوي : شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الوزير، السيدات والسادة.

مرت في الجزائر منذ سنة 1997 إلى يومنا هذا، خمسة مواعيد انتخابية تعددية، حيث أثبتت التعددية السياسية وجودها بإرادة وباختيار من الشعب الجزائري.

حسب ما ورد في مشروع هذا القانون التعديلي، فهو يهدف إلى معالجة نسبة المشاركة الضعيفة في الانتخابات الأخيرة والمقاطعة الكبيرة، وتفتيت الأصوات، ووضع حد للبنزسة السياسية.

إننا في حركة النهضة نعتقد اعتقاداً جازماً أن الجزائر لن تتقدم خطوة إلى الأمام ما لم تتوفر الشروط الأساسية للحياة التنموية، وأساسها مبدأ الحريات العامة، والحريات السياسية، وحرية التعبير، وحرية الترشح، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، والحرية الإعلامية.

من هذا المنطلق، نحن في حركة النهضة، نرفض من حيث المبدأ رسم الخارطة السياسية عن طريق التضيق على الحريات، وعلى الممارسة السياسية، أو من خلال التلاعب بصناديق الاقتراع، وكان بالأحرى معالجة المرض الخبيث الذي ينخر في جسد الأمة الجزائرية اليوم - ألا وهو التزوير ومصادرة إرادة الشعب - منذ بداية انطلاق العهدة الانتخابية.

كيف لا يعالج التزوير في الحملات الانتخابية، وتتهمن الأحزاب الأخرى بالبنزسة السياسية، والجزائريون كلهم يعلمون أن استعمال أملاك الدولة في الحملات الانتخابية، أصبحت من المسلمات والثوابت لمرشحي الثروة والمناصب، بل ويصل الأمر في بعض الوزراء الذين هم في الحكومة الحالية إلى استعمال السيارات العمومية، والحافلات المدرسية، وأعوان الإدارة في التعبئة الانتخابية كمرشحين؟

لماذا لا يفتح ملف استغلال الشبكات الاجتماعية والمساعدات بقفة رمضان في تطعيم الأحزاب التي تتهم غيرها بالبنزسة السياسية وهي تساوم في شرف قوت المواطن بقفة رمضان تحت أنظار كاميرا التلفزيون لتضمن المقاعد الانتخابية؟

كيف لا تعالج المقاطعة الشعبية في حالة اللاتقة في الأساليب والمناهج المتبعة في تسيير الانتخابات ونشر ثقافة "الكوطات" وتوزيعها، وتأسيس الشعب من حق ممارسة تقرير مصيره، ونأتي اليوم ونقول محاربة البنزسة السياسية كشعار، وتوجيه الرأي العام عن الحقيقة المرة المعاشة؟!

للمسرح، دون أن ننسى اللجوء إلى الكثير من الممارسات للأخلاقية، وكل ما ينتج عنها من شكوك وفقدان ثقة المواطنين. ولقد تكلم السيد الوزير بإسهاب عن هذه الظاهرة، والرأي العام يعلم جيداً أن هذه الأوضاع كانت من الأسباب الرئيسية في مشاركة نسبة ضئيلة في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

إن الحفاظ على النظام الديمقراطي في بلادنا، واسترجاع مصداقية الدولة والمؤسسات المنتجة، في حاجة ماسة إلى التعديلات المقترحة في مشروع الحكومة. ودون شك سيكون للتعديلات المقترحة دور تحفيزي لدى الأحزاب الصغيرة النزيهة والتي لم تتوفر لديها الشروط الجديدة للمشاركة في الانتخابات.

هذه الإجراءات الجديدة ستعرض عليها المزيد من الجهود لتعزيز وجودها في الساحة السياسية، وفي المجتمع عبر التراب الوطني. وعلى هذه الأحزاب إقناع المواطن الناخب.

كما ننتظر من الأحزاب الكبرى التي تتوفر لديها الشروط الجديدة، أن تبذل جهداً أكثر لتعزيز الحوار والنقاش الديمقراطي، نقاش حر ومسؤول وبناء، ومتناقض أو غير متناقض، حوار ونقاش وممارسات تسترجع ثقة المواطن الناخب.

الجزائر أمام تحديات عديدة وخطيرة، فلنرفع جميعاً المستوى إلى مستوى هذه التحديات وإلى مستوى طموح المجتمع الجزائري، وشكراً على الإصغاء.

الرئيس: شكراً السيد عبد الكريم حرشاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أمحمد حديبي.

السيد أمحمد حديبي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا في حركة النهضة نقول وباختصار، لا لرسم الخارطة السياسية بالتقنين ولا بالتزوير، ويجب أن ترفعوا أيديكم عن الحياة الحزبية وتكفوا عن تدخلاتكم ومؤامراتكم ضد الأحزاب، واحترموا إرادة الشعب لتتشكل الخريطة السياسية بالكيفية التي يريدها والتي تحقق المصلحة الحقيقية للدولة وللشعب والوطن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة جاب الله، فلتتفضل.

السيدة فاطمة جاب الله : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي وزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، سيدي وزير العلاقات مع البرلمان، السادة والسيدات النواب، الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تخطو الجزائر كل يوم خطوة كبيرة منذ الاستقلال إلى حاضرتنا في كل المجالات، وهذا لا يستطيع أحدا أن ينكره.

وفي هذه المهمة العظيمة لبناء الدولة الجزائرية في مفهومها الواسع والقضاء على أثر كل ما خربه الاستعمار، حيث قدم رجال ونساء ما كان أعلى في حياتهم وقواهم الفكرية، وناضلوا لغاية نبيلة، واليوم ونحن في هذه الحركية العالمية والتحولت السريعة، مجبرون على ركب القطار حتى لا يزداد الفرق بيننا وبين الدول الراقية. علما أن الصراع القائم اليوم يكمن في البحث عن المجال الحيوي بطرق جديدة من ضمنها مسألة الديمقراطية التي بسببها شعوب كاملة خربت. وعليه ليس لنا خيار إلا أن نفكر جميعا في مفهوم ديمقراطية يناسب قيمنا وانتمائنا الحضاري. ثم إن المساهمة في تأسيس الديمقراطية التعددية، من واجبات كل فرد أكان مسؤولا أم لا. إنني أقول إن كل الطاقات البشرية والمنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية، تتعايش مع المراحل التي يفرضها الواقع بأفكار متجددة. ونجتمع اليوم لتناول مسألة مصيرية وقضية من القضايا التي تهتم كل جزائري، ألا وهي مناقشة مشروع القانون العضوي المتعلق بالانتخابات التشريعية

لقد أصبح المواطن يثق في كل شيء إلا في شيء اسمه "الانتخابات والمؤسسات المنتخبة" نظرا إلى الطعنات المتكررة من قبل إرادة التزوير، ولم يحاسب أي أحد ليكون عبءا لغيره على من يتجرأ بالتعدي على إرادة الأمة.

كيف لا يعالج التزوير، ونحن نرى اليوم الإدارة تتدخل في كل مرة في النمو الطبيعي للأحزاب أما بالتطعيم إن كانت للثروة والمناصب، وإما بالتسميم إن كانت تمثل رأيا مخالفا لإرادة الثروة والمناصب؟

سيدي ممثل الحكومة، للأسف الشديد تمنينا في حركة النهضة لو أنكم طرحتم في عمق هذا التعديل المرض الخبيث الذي تعانیه الجزائر، وهو مصادرة إرادة الشعب، ووجود جهات تعتبر نفسها وصية على هذا الشعب، وأنه قاصر غير بالغ الرشد، وتتصرف في مكانه، وتغير إرادته بدعوى المصالح العليا للدولة الجزائرية.

فاحذروا من شعبكم، فهو راشد. نعم راشد، فهو الذي قرر مصيره في استفتاء 05 جويلية 1962 (استقلال الجزائر) فيكف لا يكون راشدا ونحن في سنة 2007؟ إن الشعب اليوم عبر هذه المرة عن تدمره وغضبه عن طريق المقاطعة الانتخابية بشكل سلمي وسلمي، فاحذوا من غضب الشعب وثورته خاصة ونحن نرى بوادرها في كل مكان، حيث رجعت الحركات الاحتجاجية الشعبية على أشدها، وهذه المرة لن تكون لكم الفرصة لتقولوا نحن لم نعلم، أو كما قيل سابقا إنها مجرد تشويش أطفال.

سيدي ممثل الحكومة، إن المشكل لا يكمن في الأحزاب الصغيرة وممارساتها، ولا في عدد الأحزاب وبنزستها بالترشيحات، وإنما المشكل الحقيقي يكمن في من أعطى لنفسه حق الوصاية على الشعب، وأعطى لنفسه الحق في تشكيل هذا المجلس الشعبي الوطني بهذه التشكيلة، فقرر من وراء مكتبه أن حركة النهضة لا تستحق إلا خمسة مقاعد، وأن الحزب الفلاني يستحق كذا، والحزب الفلاني يستحق كذا... هنا يكمن المشكل في التزوير الذي تمارسه السلطة مع سبق الإصرار والترصد.

الرئيس : شكرا السيدة فاطمة جاب الله، وأحيل الكلمة إلى أحمد بكاي، فليتنفضل.

السيدة أحمد بكاي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم، معالي وزير العلاقات مع البرلمان الفاضل، زميلاتي، زملائي، رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نشكر اللجنة على إعدادها التقريرين عن مشروع القانونين العضوين المتعلقين بـ :

- تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية.
- تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبعد تفحصي لمحتوى مشروع هذين القانونين، يقتصر تدخلي على الآتي :

1- فيما يخص مشروع قانون تأجيل الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، نشتم هذا الإجراء الموضوعي، الذي لا محالة من أنه يؤدي إلى تحضير جيد ومشاركة فعالة، وذلك ما يهدف إليه المواطن والإدارة.

2- أما بخصوص تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، فنحن في الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام، نصنف هذا الإجراء إلى ثلاثة أجزاء، وهي :

- جزء يتعلق بالإقتراح.
- جزء يتعلق بالأسباب.
- جزء يتعلق بالشروط.

أ- بالنسبة إلى اقتراح التعديل، فمن الأجدر لو كانت لصفة التعديل بديل، حيث إن كانت كلمة "تعديل" تهدف إلى معالجة وضعية انعكست سلبيًا على نتائج الانتخابات، مثل البحث عن وسيلة لقمع ظاهرة التزوير في الانتخابات، أو دراسة معمقة بخصوص العزوف على الانتخابات التشريعية الأخيرة، ونسبة 65٪، وهو أمر يبقى البال حائرًا تجاهه، يبقى التعديل مجرد تصميم أزياء تليق بمقام القائم.

والمحلية. ونعتبر قانون الانتخابات ركنا أساسيا ضمن الدستور، حيث ينظم التمثيل الشعبي على مختلف المستويات، وبالتالي على ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر مايو والتي كانت لها قراءات عديدة، يجد المواطن نفسه معزولا تماما عن مساهمته لا أقول سياسيا بل أبسط من ذلك، وفي ظل الحكم الراشد الذي طالما نادى إليه رئيس الجمهورية. نجد في حزينا أن مشروع هذا القانون غير عادل بالنسبة إلى الأحزاب الملقبة بالصغيرة أو السنافير، وهذا لقب غير لائق في الخطاب السياسي. علينا أن نعلم أن الديمقراطية تبنى بالصغير وبالكبير، وإذا حرمتنا الأقلية من المشاركة والتمثيل، نكون قد تكلمنا عن شيء آخر ليس له علاقة بالديمقراطية. وإذا كان الأمر يتعلق أيضا بإقصاء كل ما هو صغير، فما تفسيركم فيما يخص النجاح الذي وصلت إليه فئة صغيرة ضد المستعمر في 1954؟ ثم لترح لواقعنا المعاش، ونأخذ كمثل حزينا الذي تحصل في بلدية وهران أكبر ولاية في الجزائر) على المرتبة الثانية وعلى نسبة 10٪ من الأصوات، أي أكثر من 21.800 صوت، فهل نقول لهؤلاء أن مشروع القانون إذا ما صودق عليه سوف يقصيصكم، لأنكم خيرتم حركة الشبيبة والديمقراطية؟

ثم إذا ما ذهبنا إلى تركية القوائم وألزمنا المنتخبين مشقة أكثر، وهو ذا الذي سوف يؤدي، دون شك، إلى مقاطعة حقيقية.

هذا وسمعت القول الذي يتكلم عن الأمة التي ترفع الحديات، وتجعل لحظات الانكسار، تتحول إلى انتصار. ولكن الذي هو أعظم، الأمة التي تضع كل أبنائها في نفس المستوى ولا تقصي أحدا.

إن إرادة الشعب في مباركته كميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي قدمه السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 29 سبتمبر 2005، لهو دليل قاطع على إستعداده لمشاركته في معركة البناء والتشييد، وبالتالي فإن طموح شبابنا مشروع وأمله أوسع، وإقصائه خطأ يسجل بحروف من ذهب. فنطلب من سيادتكم التمعن أكثر في مشروع هذا القانون، ومنح مهلة لكل الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية.

أما بخصوص ما قاله معالي الوزير عند تدخله " ما نغطوش الشمس بالغبال".....

الشخص النزيه، والشخصية القائمة المحبوبة، من كسبها كسب الرهان، ومن فقدوها فقد الساحة. وإن كان مفهوم نجاح الأحزاب الصغرى أو الأحرار يعني المتاجرة والبنزسة، فإن نجاح الأحزاب الكبرى بالنسبة إلى مجلس الأمة، متاجرة الكبير للصغير، وهو ما تجلى للعيان في كل مناسبة. وإن كانت مشاركة الأحزاب الصغرى أو الأحرار في الانتخابات التشريعية تبعثا للأصوات، فكيف نفسر فور الأحزاب الصغرى والأحرار بولاية غرداية مثلا بنسبة 100 ٪؟ هل هو تبعث للأصوات؟ أم إقصاء للأحزاب الكبرى من الصغرى والأحرار؟

إن السياسية تنافس وسباق، يبقى فيها الكبير بكبير مجتمعه، والصغير صغيرا حتى بين إخوانه، وأن التمويه لا مكانة له في السياسة وأن الاعتراف بالواقع لا يقدره إلا المتشبع بأخلاقيات السياسة، بعيدا عن التحجر والإنكماش السياسي، ذلك أن الرصيد السياسي الثابت، يبقى ثابتا بثبات شخصيته، لا يزعه تعديل ولا تأويل ولا تقييد، ويبقى مفروضا وتبقى ليلة 17 مايو 2007 دينا على من أنقذتهم من غيبوبة الضغط الدموي ...

الرئيس : شكرا السيد أحمد بكاي، وأحيل الكلمة إلى السيد الصديق شهاب، فليتفضل ... تريد إبداء نقطة نظام؟ فأقطعك لو لم تكن فعلا نقطة نظام، تفضل.

السيد رمضان تعزيت (بيدي نقطة نظام) : شكرا سيدي الرئيس. أشاطرك الرأي في نزع الكلمة لمن يتدخل خارج الموضوع، لقد عبرت المجموعة البرلمانية لحزب العمال عن مواقفها المبدئية بكل إستقلالية بخصوص مشروع هذا القانون، دون مجادلة أو مساس أحد ولذلك تمنيت لو نزعتم الكلمة للنواب الذين يستعملون حقهم في إبداء نقطة نظام لفتح باب المجادلة.

إذن، نحن عبرنا عن مواقفنا المبدئية، ولم نطلب من أحد مشاطرة مواقفنا، وكل من له موقف مغاير، بإمكانه التعبير عليه، دون مساس أحد، لأننا لا نقبل أن يمسه أحد المجموعة البرلمانية لحزب العمال، وشكرا.

الرئيس : وسيسجل ذلك في المحضر، وأحيل الكلمة إلى السيد الصديق شهاب، فليتفضل.

ب- بالنسبة إلى الأسباب :

بعد تحليل نتائج الاقتراع الأخير، خلصت لأسباب تراها واقعية سواء المتعلقة بحجم المشاركة الشعبية أو العدد الهائل من الأوراق الملغاة، أو النتائج حسب المقاعد، أو تبعثر الأصوات المعبر عنها ما بين التشكيلات السياسية الصغرى والقوائم الحرة. إلا أن ما تراه الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام، ينعكس تماما على ما أبداه هذا الأمر، إذ مجرد وجود هذه التشكيلات السياسية في الساحة السياسية، بغض النظر عن الزمان أو المكان أو الوزن السياسي، لهو تعبير واضح لشريحة تنتمي إلى مجتمع ديمقراطي، أدلت بصوتها وعبرت عن رأيها وأدت واجبها الانتخابي. وأما تبعثر الأصوات، فهي سنة الديمقراطية يعمل بها حتى على المستوى الدولي وليس أمرا مقنعا، يراد من خلاله التقيد وطمس الحريات.

ج- أما بالنسبة إلى الشروط المتعلقة بهذا الباب، والتي تتضمن أحكاما بالعمو وأخرى بالتقيد، ما صنف منها بالأحزاب السياسية ذات قاعدة وطنية معفاة، إذ تنشط عاديا ويبقى الكبير فيها محصنا، وأما الأحزاب الصغرى أو القوائم الحرة، فتخضع إلى إجراء نسبة 5 ٪. والجمع بين الحالتين اعتمادا + تركية ، لا يتماشى وباب الشرعية، فالأمران متناقضان. وما يمكن الإشارة إليه في الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام، في هذا المجال، يكمن في أن هذا الإجراء نعتبره تعسفيا وتعجيزيا وإجحافا في حق الأحزاب الصغرى والقوائم الحرة، لا لشيء إلا لأنها ضايقتم الخصم المدلل.

ثم لماذا هذا التسرع في التعديل قبل الانتخابات المحلية؟ ذلك أن أبعاده وطنية ومستقبلا لا تخدم طرفا معيننا، إذ يراد من ورائه إقصاء ديمقراطية والموت "الإكلينيكي"، بل إلى ديمومة الأحزاب الكبرى شكليا. هل كفت عن التزوير ليبقى الصغير أو الحر محل افتراس؟ فأغلبية المجالس المحلية خاصة، من أي إنتماء، ومن هي إذ تلاحقها المتابعة القضائية بنسبة معتبرة؟ إضافة إلى ذلك الإفلاس تارة، والإنسداد تارة أخرى، فأين تورط الصغير أو الحر؟ وإين انتعاش التنمية ومصحة المواطن؟ وكيف أصبح الصغير الشرعي كبيرا في نفوس الصادقين؟ وكيف أصبح الكبير عاجزا أمام الواقع؟ ونقطة الانقاذ تلاحقه يتشدد ويقول: "ها أنا ذا" فلا يغرنكم الغرور، لأن الساحة السياسية واعية وناضجة، لا تبحث عن كبير أو صغير، هدفها

السيد الصديق شهاب : شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي وزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

أخواتي ، إخواني النواب،

نشهد اليوم أحد أيام مسار البناء الديمقراطي في وطن يصبو للعة، ومواطن يتطلع إلى الكرامة في بلد السلم والمصالحة، بلد برهن فيه الشعب الجزائري، كما هو معلوم، عن نضج سياسي من خلال رسالة 17 مايو الماضي، عبر فيها بقوة عن رفضه لتعفن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتعفن الطبقة السياسية والمؤسسات المنتخبة.

سيدي الرئيس،

الحق والحق يقال، لقد سئم الشعب الجزائري من منتخبيه، مل المتاجرة بصوته، وكره مناسبات الانتخابات وصناديق الاقتراع، لا لشيء سوى لأنه يرفض فرض سياسة الأمر الواقع، ويطمح إلى التغيير الهادف الفعلي والفعال، تغيير يهدف إلى تعزيز الديمقراطية الحقيقية، والوصول إلى مجالس منتخبة قوية ومستقرة، قادرة على تسيير شؤون المواطنين، وتلبية حاجاتهم بأداء الواجب في إطار صلاحيات واضحة ومتينة وفي ظل قوانين تحترم.

لكن ،سيدي الرئيس، كيف السبيل لهذا المبتغى النبيل دون الوقوف وقفة للتأمل والتقييم؟ تقييم مسار ديمقراطي عرف نقائص وتجاوزات وانحرافات هي نتاج ثغرات تضمنتها القوانين الإطار للمنظومة الديمقراطية، منذ الانفتاح التعددي.

فالجزائر مرت بمرحلة التعددية، جربت فيها نماذج التعبير الديمقراطي التشاركي، إلا أن هذه الأنماط برهنت محدوديتها وعدم نجاعتها .

سيدي الوزير،

أيعقل أن نبني ديمقراطية دون أحزاب؟

أيعقل أن نؤسس حزبا دون مناضلين أو قاعدة شعبية؟

أيعقل أن ننتخب مجالس تسودها الفوضى ومآلها الإنسداد وثقافتها اللامبالاة؟

أيعقل السكون عن استعمال الحيل والاحتياالية في العمل السياسي؟

لقد أصبح لزاما علينا إحداث نقلة نوعية في المسار والممارسات، بإدخال إجراءات تحسينية على بعض الأحكام السارية المفعول.

ونشكر لمعالي وزير الدولة، ووزير الداخلية والجماعات المحلية مبادرة القضاء على فوضى التعددية العددية، بتنظيم المشاركة ببيكانيزمات تصب في سياق إضفاء المزيد من الشفافية على الإدارة المحلية، وترقية الفعل الانتخابي إلى فعل حضاري، وإضفاء المزيد من الصرامة في التسيير والقصد في التغيير.

تعديلات فرضت نفسها أو فرضها الواقع السياسي المعاش، ولا نرى في التحسينات الطارئة على المادتين أي خرق للدستور.

ولنا أن نتساءل سيدي الرئيس، ألم يدرك من ألفوا الريح في مستنقع الفوضى، خرقهم الصارخ لأبسط قواعد الديمقراطية بفعل تجاوزات غير أخلاقية كالمتاجرة بتزكيات أشخاص لا شأن لهم بالإتتماء السياسي، أو المتاجرة بتفويضات عضوية اللجان السياسية لمراقبة الانتخابات عند كل مناسبة انتخابية؟

ممارسات حولت الفعل الانتخابي إلى بورصة أصوات وتزكيات في سوق سوداء حقيقية للمضاربة على حساب الإدارة والناخب، وأضرت بسمعة الحزب كمؤسسة دستورية، وأخلت بمصداقية تشكيلات سياسية؟ ساهمت فعليا في ممارسة الديمقراطية التمثيلية، والعمل على تعزيز دعائمها .

نحن سيدي الوزير، نرفض أن تكون الأحزاب مجرد أرقام تسلسلية تترجم بشكل أو بآخر مفهوم الطبقة السياسية التعددية، إننا نؤمن بأنه أولى لها أن تكون قوة اقتراح تستمد شرعيتها من القواعد أولا ومن البرامج ثانيا ومن الصندوق ثالثا ومن النزاهة رابعا، وإلا فما جدوى بقاؤها؟!

أخواتي، إخواني،

بعيدا عن كل نظرة شوفينية إقصائية ، لأننا في التجمع الوطني الديمقراطي لا نحب الإقصاء بل نبذده، بحيث - وبعد 17 سنة من التعددية- لم يعد مقبولا بأي شكل من الأشكال الاحتيا

علما أن كل محطة من مرحلة التبرص هذه، تعد فرصة لنا لوضع لبنة جديدة في المبنى الديمقراطي . فنحن بعرضنا لمشروع هذا القانون، لم نقل إنه سيحل كل المشاكل التي ما زالت مطروحة، أو إنه سيوصلنا إلى أحسن نظام ديمقراطي انتخابي. فهوليس إلا آلية جديدة تأتي -إن شاء الله- بفعاليتها. وستتاح لنا مناسبات أخرى للتطرق إلى الموضوع انطلاقا مما تفضل به السيد مسعود شيهوب بتقديم لائحة اللجنة التي تقترح إعادة النظر في قانون الانتخابات بكامله، وما أقرناه نحن من إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية، لحل الكثير من القضايا المطروحة في الميدان، منها ما تطرق إليها الإخوة النواب والتمثلة في بعض الصعوبات التي تلقوها في عدد من البلديات، والتي أدركوا من خلالها أن سبب ذلك راجع إلى عدم توفر الأغلبية المطلقة.

صحيح أنه من بين 1541 بلدية تعاني بعضها صعوبات نتيجة المعطيات السالفة الذكر، لكن يجب ألا نضخم الأمور، لأن عدد هذه البلديات لا يتجاوز 50 بلدية من بين 1541.

وعليه، لا داعي للتخوف واعتقاد أن المشكل عويص . ومهما كانت الظروف، سيأتي مشروع قانون البلدية باقتراح حلول تسمح لنا بحل المشاكل المطروحة.

لقد تطرق بعض الإخوة إلى قضية التسيير المالي داخل الأحزاب. صحيح أن المشكل المطروح يتعلق بمصدر هذه الأموال، حيث هناك من ينشط باستعمال أموال مناضليه أو باستعمال الدعم الذي تقدمه له الدولة، وهناك من يستعمل أموال مصدرها مشكوك فيه، أو بعبارة أخرى - واسمحوا لي على هذه العبارة، وحاشاكم - قدرة . بل أكثر من ذلك، وهناك من يستعمل أموال الأجانب، وهذا أمر خطير . لذلك لا شك في أننا سنتطرق في الوقت المناسب إلى قضية مراقبة استعمال الأموال وتنظيمها داخل الأحزاب.

وعن الانتقاد الخاص بكيفية استعمال الأرقام ونسب عدد المسجلين، أوضح أن ذلك يعد طريقة من الطرق المتبعة. علما أنه في دول أخرى، نجد لكل حزب سجل يحتوى على قائمة المناضلين المنخرطين في الحزب. وعلى أساس عدد المناضلين

والسفسطة السياسية، على حساب ثقة الناخبين وطموحاتهم إلى أحزاب قوية تمثله، وتسير مجالس ...

الرئيس : شكر السيد الصديق شهاب.

وكان هذا آخر متدخل لجلسة هذا اليوم. وأشكر كل الذين تدخلوا، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، للرد على مداخلات السادة النواب، فليفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر كل نواب هذا المجلس الموقر على مداخلاتهم التي كانت عموما مسؤولة وبناءة. ولو سمحتم، أود تلخيص بعض النقاط التي بدت لي مهمة والتي على أساسها أبني مواقف بخصوص مشروع القانونين حيز المناقشة والإثراء.

1- أعتقدكم تشاطروني الرأي في ضرورة المحافظة على المسار الديمقراطي.

2- نتفق جميعا على أن النظام الانتخابي مبني على النسبية، لذلك يجب منح المزيد من الترخيص، بإدخال مبادرات جديدة تسمح لنا باستفادته بأكبر قدر ممكن من العدالة والنجاعة.

3- نتفق جميعا على أن مصيرنا الديمقراطي مبني على التعددية الحزبية.

4- كما سبق وأن ذكرت، النظام الانتخابي مبني على النسبية. لكن ما لاحظته الجميع واتفق عليه، هو وجود إنزلاقات خطيرة أجبرتنا على تقديم حلول ناجعة وفعالة تقلص، على الأقل، من حدة هذه الانزلاقات، منها تقديم مشروع هذا القانون الذي يمكن تسمينه عند عقد الجلسة المقبلة على مستوى اللجنة القانونية، التي يترأسها السيد مسعود شيهوب. وأنا على يقين بأننا سوف نثري مشروع هذا القانون بإسهاب، آخذين بعين الاعتبار أهم ما ورد من اقتراحات في تدخلات السادة النواب .

كما أود لفت انتباه كل الإخوة في قول إننا في مرحلة تبرص ديمقراطي. واسمحوا لي في قول كذلك إنني لست بصدد التعامل مع القصر.

أن تقدموها لنا . وإن سمحتم سنعقد جلسة أخرى مع اللجنة رفقة إطارات كفاءة من وزارة الداخلية لنخرج باقتراحات جديدة مكملة لما سبق ذكره، وكونوا على يقين أن آخر إقتراح سيكون عادلا إلى أقصى حد، وسيترك المجال مفتوحا لتوفير فرص متكافئة أمام كل من لديه طموح سياسي يخدم البلاد، وشكرا لكم.

الرئيس : شكرا السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية. نستأنف أشغال مجلسنا يوم السبت 14 جويلية في الساعة الثالثة بعد الزوال في جلسة عامة تخصص للتصويت على مشروع هذين القانونين العضوين، ونطلب منكم الحضور، لأن التصويت يقتضي حضور الأغلبية المطلقة، وشكرا. وقبل رفع الجلسة أحيل الكلمة إلى السيد مسعود شيهوب، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، فينتفضل.

السيد رئيس اللجنة : شكرا سيدي الرئيس.

تقتضي الإجراءات تدخل رئيس اللجنة في تقديم كلمة مختصرة، يشكر فيها السادة أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، الذين عملوا معي بشكل مستعجل وفي ظروف متواصلة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما يقتضي الواجب أن أشكر الطاقم الإداري الذي رافق اللجنة وعمل دون انقطاع وقدم المساعدات سواء على مستوى اللجنة أو على مستوى المجلس، وكذا كل الزميلات والزملاء النواب الذين أثروا النقاش وفتحوا أمامنا رؤى كثيرة سنستغلها بكل تأكيد عند استئناف اللجنة أشغالها بعد قليل، أي بعد أن يحل علينا المكتب الموقر التعديلات.

سيدي الرئيس،

مبدئيا قدمت اللجنة توصيات أشاد بها كل من ممثل الحكومة السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، وكذا الزملاء النواب، وسيتكفل بالانشغالات الكثيرة التي استمعنا إليها طيلة هذه المناقشات عند المراجعة الشاملة للنصوص المشار إليها والتي لها علاقة بهذا الموضوع.

الذي يناضلون فعلا في هذا الحزب، يصنف الحزب في مرتبة معينة وتمنح له حقوقه على أساسها، وهي طريقة يمكن انتهاجها، إلى غير ذلك.

وعليه، أود إقناع كل الإخوة النواب، أن هدفنا يكمن في ترسيخ نظامنا الانتخابي والديمقراطي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تطرق بعض الإخوة النواب إلى قضية التزوير. على أية حال، لم أكن وزيرا للداخلية في الانتخابات التشريعية التي جرت قبل سنة 2000. ربما حصل تزوير، لأننا عشنا آنذاك حالة نعرفها جميعا، وربما، وفي بعض الأحيان، نجد الجهات المنددة أكثر بالتزوير، هي التي استفادته ... (تصفيق)

فلنكن اليوم واقعيين، نحن نعرف عيوبنا، وعيوب بلدنا وعيوبنا في المجال الإداري خاصة. لكن ما لا نتقبله هو ألا يأخذ البعض بعين الاعتبار أن هدفنا منذ الانتخابات التشريعية لسنة 2002، يكمن في الوصول إلى إعطاء المصادقية للانتخابات بصفة خاصة، ولكل مؤسسات الدولة بصفة عامة، بما في ذلك المجلس الشعبي الوطني، كون مصادقيتكم نابعة من مصادقية الانتخابات.

كما اتخذنا إجراءات واقعية وفعالة، حيث بالرجوع إلى التعديلات التي أدخلناها سنة 2003 على قانون الانتخابات يشهد الإخوة الحاضرون في اللجنة المختصة آنذاك قبولنا كل الإقتراحات وإضافتها إلى الإجراءات التي تضمنتها تعليمات السيد رئيس الجمهورية والتي طبقت في الانتخابات المحلية لسنة 2002.

هذا ولم يقدم أي مترشح أو حزب ، أدلة توحى بوجود تزوير في منطقة معينة، وإن كنتم تملكون وثائق أو أدلة، فمرحبا بكم للحدوث بشأنها، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وإن اقتضى الأمر اتخاذ عقوبات، فليكن ذلك، ولنا أن نتحمل مسؤولية ذلك. هذا وأطمئنكم بأن مشروع هذا القانون لم يأت بنية ناقصة، ونرحب بجميع اقتراحاتكم.

أما بخصوص الانشغال المتعلق بالنسبة المقترحة 5٪ من عدد المسجلين، و4٪ من عدد الأصوات المعبر عنها، فأوضح أنه إن كانت بحوزتكم حولا أخرى غير هذه النسب، فما عليكم إلا

على ذلك. وأعلن للسادة أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بأنهم سيتسلمون نسخة منه.

علما أن الخطاب كان واحدا، وشكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد مسعود شيهوب. الجلسة مرفوعة، والسلام عليكم.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا

أعد الأخوات والإخوة النواب أن اللجنة ستفتح صدرها وستتعامل مع التعديلات بكل جدية وذلك طبعاً في إطار الاحترام الصارم للنظام الداخلي وللنصوص. فأرجو التفهم مسبقاً. علماً أن هدفنا واحد، وإن اختلفنا، فسيكون ذلك بخصوص التفاصيل.

هذا وأشار إلى أن بعض توصيات اللجنة المتعلقة بالتقنين نفذت، واستلم رئيس اللجنة نسخة من جزء من التقنين الذي قامت به وزارة الدولة ووزارة الداخلية، وهي مشكورة